Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol 10, Issue 2 (2024) • P: 61 - 43
https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp
ISSN: 2518-5780 (Online) • ISSN: 2518-5780 (Print)

The growing influence of China in the Middle East and its implications for US relations

Dr. Khaldoun Abdul Samad
Researcher and University Instructor | Beirut | Lebanon

Received: 08/06/2024
Revised: 15/06/2024
Accepted: 22/06/2024
Published: 30/06/2024

* Corresponding author: khaldoun74@hotmail.com

Citation: AbdulSamad, KH. (2024). The growing influence of China in the Middle East and its implications for US relations. *Arab Journal of Sciences & Research Publishing, 10*(2), 43 – 61. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K080624

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The Arab region has become a focal point of geoeconomic competition between China and the United States. As China's global influence has grown, the U.S. has shifted from strategic partnership to strategic competition, reflecting broader shifts in the international system. This dynamic is playing out in the Arab region, which has become a key battleground. China is pursuing economic initiatives like the Belt and Road to expand its presence, while the U.S. is countering with its own projects. The research examines this complex landscape, exploring the economic realities, strategic importance, and direct/indirect competition between the two powers in the region. The analysis finds that the Belt and Road Initiative is a crucial element in strengthening China-Arab economic ties, with China providing substantial funding for infrastructure projects to attract regional partners. However, this also raises challenges around economic dependence and American concerns. Ultimately, the Arab region must navigate these competing influences, leveraging economic diversification and global relationships to pursue stability and sustainable growth. Both Western and Eastern powers will continue to vie for influence, underscoring the region's strategic importance and the need for a balanced, pragmatic approach.

Keywords: China, United States, Middle East, economic influence, geoeconomic rivalry, regional dynamics, US-China competition, foreign policy challenges.

تنامي نفوذ الصين في الشرق الأوسط وتداعياته على العلاقات الأمريكية

د/ خلدون عبد الصمد
باحث وأستاذ جامعي | بيروت | لبنان

المستخلص: أصبحت المنطقة العربية نقطة تركيز للمنافسة الجيواقتصادية بين الصين والولايات المتحدة. مع نمو النفوذ العالمي للصين، انتقلت الولايات المتحدة من الشراكة الاستراتيجية السائدة بعد نهاية الحرب الباردة إلى المنافسة الاستراتيجية، مما انعكس على الأنظمة الفرعية بما في ذلك المنطقة العربية. أصبحت هذه المنطقة ساحة رئيسية للصراع، حيث تسعى الصين إلى توسيع وجودها من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى مواجهتها من خلال مشاريعها الخاصة. تفحص هذه الدراسة هذا المشهد المعقد، واستكشاف الواقع الاقتصادي والأهمية الاستراتيجية والمنافسة المباشرة وغير المباشرة بين القوتين في المنطقة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن مبادرة الحزام والطريق هي عنصر حاسم في تعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية-العربية، حيث توفر الصين تمويلاً ضخماً للمشاريع البنية التحتية لجذب الشركاء الإقليميين، ومع ذلك، فإن هذا يثير أيضًا تحديات تتعلق بالاعتماد الاقتصادي والمخاوف الأمريكية. في النهاية، يجب على المنطقة العربية أن تتنقل بين هذه التأثيرات المتنافسة، مستفيدة من التنويع الاقتصادي والعلاقات العالمية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام. ستواصل القوى الغربية والشرقية المنافسة على النفوذ، مما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والحاجة إلى نهج متوازن وعملي.

الكلمات المفتاحية: الصين، الولايات المتحدة، الشرق الأوسط، النفوذ الاقتصادي، التنافس الجيواقتصادي، الديناميات الإقليمية، المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، تحديات السياسة الخارجية.

1- المقدمة.

بخطوات ثابتة، تزحف الصين بقوة نحو أعلى قمم النظام الدولي سياسيًا واقتصاديًا، فالرؤية الصينية بعيدة المدى لتسلطها كقوة عظمى على غرار مستوى الولايات المتحدة الأمريكية الحالي فرضت على النظام العالمي مراجعة سياساته تجاه التمدد الصيني في الآونة الأخيرة وإعادة دراسة استراتيجية المبادئ التنافسية كاستعادة التوازن في المناطق التي بدأت الصين في اقتحامها اقتصاديًا والتمدد فيها، كما وحشد التحالفات التي تدعم استراتيجيات الولايات المتحدة وغرب أوروبا وفق مزايا الاقتصاد والتكنولوجي الحالي، فبوادر هذا التنافس بدأت ملامحه بالظهور مع تعاظم قوة الصين الاقتصادية وامتدادها السريع اقتصاديًا نحو أسواق جديدة لتوسيع التنافس الجيوسياسي وإرساء معادلة جديدة تنسف أحادية القرار، وبالتالي دخولها كمنافس قوي متماسك له أسواقه لتغيير التوازن العالمي مع الوقت وظهورها كقطب جديد في المستقبل، والذي سيمنح بعض الأسواق والبلدان خيارات أوسع مما هي عليه مع حقبة القطب الواحد .

وفقًا لتقرير لنج وشومي (Leng & Li, 2021)، فإن التعاون بين الصين وإيران يستند إلى متطلبات التنمية المحلية، ومن هنا سينسحب هذا الواقع المتجدد نحو أنظمة جديدة ومن أهمها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحديدًا بعضًا من الدول العربية التي بدأت مؤشرات هذا التغيير بالظهور خلال السنوات الأخيرة مع التعاون الاقتصادي الواضح لهذه الدول مع النظام الصيني وإرساء المشاريع العملاقة في المنطقة، والتي بدأت ملامحها مع اتفاقية الشراكة بين الصين وإيران ولم تنتهِ مع مبادرة الحزام والطريق، كل هذا سيجعل منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي ممرًا إلزاميًا للصراع السياسي والاقتصادي في المستقبل بين معسكر الولايات المتحدة واقتصاد الصين المتصاعد.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: "**ما الفرص والتحديات في الشرق الأوسط وخصوصا العالم العربي في ظل تصاعد هذه المنافسة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية؟**"

أهمية البحث:

هذا بحث مهم حول العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العالم العربي والصين مقارنة بالعلاقات مع الغرب، وتتمثل أهمية هذا البحث في زاويتين مترابطتين:

1- التوسع الصيني في المنطقة العربية وتنافسه مع السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، فالصين تسعى لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط، وهذا يتناقض مع رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على نفوذها في المنطقة.

2- الانفتاح العربي نحو الشرق، وخصوصاً جمهورية الصين. فالدول العربية ترى في الصين شريكاً اقتصادياً متنوعاً وتنافسياً بديلاً عن الغرب، مما قد يؤثر على التوازنات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل هذه التحوّلات والتجاذبات بين محوري الغرب والشرق من منظور اقتصادي وسياسي مقارن، من خلال منهج علمي قائم على المقارنة والمراقبة والمفاضلة.

منهجية البحث وخطته.

منهج البحث:

تطلبت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمتبع لتحليل التغيير الذي سيطرأ على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة العربية، بناءً على هذا التنافس، فضلاً عن منهج التحليل النظمي لتحليل التحديات والخيارات أمام دول المنطقة في ظل تصاعد الاستقطاب بين الولايات المتحدة والصين.

2-خطة البحث.

بناء على مشكلة البحث وأهدافه تم تقسيم هذا البحث إلى عدة مباحث وعلى النحو الآتي:

- المبحث الأول: واقع المنطقة العربية في ظل التمدد الصيني الحديث، والصراع بين مشاريع الصين (كمبادرة الحزام والطريق) والمشاريع الأمريكية المستجدة (كالممر الاقتصادي الهندي).
- المبحث الثاني: واقع المنطقة العربية الاقتصادي وأهميتها الاستراتيجية، بالإضافة إلى النفوذ الصيني والأمريكي فيها.
- المبحث الثالث: التنافس المباشر وغير المباشر بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة العربية.
- المبحث الرابع: وضع المنطقة العربية في ظل هذا التنافس، والفرص والتحديات المتاحة أمامها.

- المبحث الخامس: أشكال تعامل دول المنطقة العربية مع النفوذ الأمريكي والتوسع الصيني.

المبحث الأول: الاستثمار الصيني

تاريخ العلاقات الصينية العربية

يشير السلمي (السلمي، 2021) إلى أن العلاقات الصينية-العربية في العصر الحديث تعود جذورها إلى مؤتمر باندونغ الآسيوي-الأفريقي في عام 1955، حيث كانت هناك علاقات بين الصين وبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا واليمن، ومع الصراع على الحدود بين الصين والاتحاد السوفيتي في عام 1956، تأثرت هذه العلاقات سلبًا.

في أوائل السبعينيات، عادت التفاعلات بين الصين والدول العربية مع إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والكويت ولبنان والأردن، واستمر تطور هذه العلاقات حتى التسعينيات، حيث استفادت الصين من النمو الاقتصادي السريع في المنطقة العربية، بينما ساعدت الدول العربية الصين في تلبية حاجتها المتزايدة للطاقة والموارد.

في عام 2004، أنشأت الصين منتدى التعاون الصيني-العربي كآلية لتسهيل التجارة والتعاون بين الجانبين، وعلى الرغم من التحولات في أنظمة المنطقة، حافظت الصين على سياستها الرسمية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

مع ازدياد المصالح الصينية السياسية والاقتصادية في المنطقة، أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الخام من الشرق الأوسط، متفوقة على الولايات المتحدة، ويتوقع أن يمثل الشرق الأوسط 70% من احتياجات الصين من الطاقة بحلول عام 2030.

يوضح تقرير ستريت فارنام ستريت، (2018)، بأن الصين بدأت في تعزيز علاقاتها مع الدول العربية انطلاقاً من مبادرة "الحزام والطريق" منذ عام 2014، وقد وسعت الصين التعاون مع المنطقة العربية ليشمل مجالات متنوعة مثل الطاقة والبنية التحتية والتجارة والاستثمار والتقنيات المتقدمة كالطاقة النووية والأقمار الصناعية.

كما عززت الصين التبادلات الثقافية مع المنطقة العربية من خلال برامج مثل "السنة الصينية – العربية" و"برنامج ترجمة كتب طريق الحرير" وتوفير منح دراسية للطلاب والفنانين العرب، وتعهدت الصين بترجمة 100 كتاب كلاسيكي للغتي العربية والصينية وتبادل الخبراء والباحثين بشكل سنوي.

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال المشاعر العامة في المنطقة العربية تجاه الصين متقلبة، وذلك بسبب تحالفات الصين السياسية مع بعض الأنظمة في الشرق الأوسط.

الحزام والطريق والممر الاقتصادي:

أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، وهي مشروع واسع النطاق يهدف إلى ربط بلدان العالم ببعضها البعض عبر شبكة من الطرق البرية، والسكك الحديدية، والموانئ، وخطوط أنابيب النفط والممرات البحرية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمر بالصين و65 بلدا آخر، قدمت الحكومة الصينية هذه المبادرة باعتبارها وسيلة لتحسين التعاون والاتصال فيما بين المناطق، وبلغت كلفة هذا المشروع ما يقارب تريليون دولار.

ركزت هذه المبادرة على خمسة مجالات هي: التنسيق فيما بين السياسات الإنمائية، إنشاء بنى أساسية ومرافق وشبكات، تعزيز الاستثمار والعالقات التجارية، تحسين التعاون المالي، وتكثيف التبادل الاجتماعي والثقافي.

تتألف هذه المبادرة من فرعين: الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الذي يهدف إلى ربط الصين بأوروبا مرورا بجنوب آسيا وآسيا الوسطى، وطريق الحرير البحري الذي يهدف إلى ربط الصين بأوروبا مرورا بجنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا.

وفقًا لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019)، فإن التعاون الإقليمي يمكن أن يعزز التنمية الاقتصادية، بالنسبة للمنطقة العربية، فقد كان طريق الحرير القديم يمر بها، وللمنطقة أهمية كبرى لدى الصين حيث أن 40% من النفط الذي تستورده الصين مصدره البلدان العربية، تم التعاون في إطار المبادرة مع تونس، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقد أدت المبادرة الصينية إلى تطورات اقتصادية إيجابية وحيوية بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر في البلدان العربية 29.5 مليار دولار في عام 2016، وبلغ حجم التجارة بين الصين والبلدان العربية 191 مليار دولار في عام 2017، أي ما يفوق الرقم المسجل في عام 2004 بأربعة أضعاف

من ناحية أخرى، شهدت قمة دول مجموعة العشرين التي عقد في العام 2023 في العاصمة الهندية نيودلهي، الإعلان عن اتفاق لإنشاء ممر اقتصادي جديد والذي يضم دولًا عدة من بينها الولايات المتحدة، الهند، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والاتحاد الأوروبي والذي يربط جنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، ومشروع الممر الاقتصادي الجديد ينطلق من

موانئ الهند بحرًا إلي دولة الإمارات، ثم برًا في السعودية عبر خط سكة حديد ومنها عبر خط سكة حديد إلى الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة حتى ميناء حيفا، ثم بحرًا وصولًا إلى اليونان ومنها إلى أوروبا برًا، ويتألف المشروع من ممرين منفصلين هما "الممر الشرقي"، والذي يربط الهند مع الخليج العربي، و"الممر الشمالي" الذي يربط الخليج بأوروبا، اذا، فهدف هذا الممر ربط الهند بأوروبا من خلال خطوط السكك الحديدية والموانئ البحرية القائمة عبر الإمارات، والسعودية، والأردن، والسواحل الشرقية للبحر المتوسط، كما ربط قارتي أوروبا وآسيا بالمراكز التجارية، للعمل على تعزيز التبادل التجاري وتسهيل مرور البضائع وتحفيز الاستثمارات الجديدة، وتوفير فرص العمل النوعية، إضافة الى تعزيز الطاقة النظيفة وتنمية الاقتصاد.

طرح مشروع الممر الاقتصادي الجديد انطلاقًا من عدة اعتبارات جيوسياسية من تقويض مبادرة "الحزام والطريق" الصينية والعمل على إضعاف النفوذ الصيني، الى محاولة الولايات المتحدة استعادة حلفائها في الشرق الأوسط وعودتها إلى منطقة الشرق الأوسط وإعادة تركيز اهتمامها على المنطقة لطمأنه شركائها والحفاظ على نفوذها في المنطقة من خلال دعم العديد من الشركاء في المنطقة في مجالات مشاريع البنية التحتية، والاستثمار، وتعزيز التجارة، إضافة الى رفع مكانة الهند الاقتصادية حيث ستكون في قلب حركة التجارة فيمنحها مزايا استراتيجية واقتصادية هامة، وأخيرا ستكون المملكة العربية السعودية الرابح الأكبر من خلال الممر الاقتصادي الجديد بما يتوافق مع خطتها للتنويع الاقتصادي وعدم الاكتفاء بالاعتماد على إيرادات النفط، فستسعى لرفع دورها الريادي في المنطقة اقتصاديا.

لقد كان للفكرة الأساسية المتمثلة في تحويل الحدود إلى روابط بين الدول والقارات تأثير كبير في إطلاق مشاريع عديدة تهدف إلى إنشاء ممرات اقتصادية مترابطة، أبرز هذه المبادرات هي مبادرة الحزام والطريق الصينية والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. على الرغم من أن هذين المشروعين يهدفان إلى إنشاء شبكات اقتصادية متكاملة عبر الحدود الوطنية، إلا أنه من غير المرجح أن يغيّرا الواقع التنافسي الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، حيث تكون المنطقة العربية تحت تأثير هذا الصراع كون هذه الممرات ستمر عبر أراضيها.

مبادرة الحزام والطريق الصينية والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا هما تطوران حديثان نسبيًا، فمبادرة الحزام والطريق، المعروفة أيضًا باسم مبادرة طريق الحرير الجديد، هي مشروع عالمي لإنشاء شبكة واسعة من البنية التحتية المترابطة أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013، أما الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا فهو أحدث، حيث يُعد سلسلة من المشاريع التي تقودها الولايات المتحدة وتهدف إلى دمج شركاء الشرق الأوسط وجنوب آسيا في تكتل جغرافي اقتصادي واحد، وانطلق في عام 2023.

من أجل تعزيز مكانتها كدولة رائدة عالميًا في تطوير البنية التحتية ودفع التعاون الاقتصادي، وسّعت الصين نطاق مبادرة الحزام والطريق لتشمل دولاً في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية. وقد استثمرت الصين أكثر من تريليون دولار في اقتصادات البلدان المنخرطة في هذه المبادرة، والتي تركزت بشكل أساسي على البنية التحتية التقليدية للنقل والمواصلات والطاقة. وأصبحت الصين منذ عام 2016 أكبر مستثمر أجنبي في الشرق الأوسط، حيث تنفذ مشاريع تطوير الموانئ والبنية التحتية في معظم الدول العربية مثل مصر وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وذلك على الرغم من الضغوط الدبلوماسية الأمريكية على هذه الدول.

ومن جهة أخرى ولد الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، كمشروع شراكة ضخم لتطوير البنية التحتية الاقتصادية حيث وقّعت السعودية والاتحاد الأوروبي والهند والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم كشفت عن الخطوط العريضة الأساسية لشبكة النقل التي تتراوح من الشحن بالسفن وصولًا إلى السكك الحديدية، والتي ستشكّل تكملةً لطرق النقل البحري والبرّي القائمِ، ويهدف إلى ربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، وذلك عبر ممرّين مُنفصلَين: الأول هو الممر الشرقي الذي يربط الهند بالخليج، والثاني هو الممر الشمالي الذي يصل الخليج والشرق الأوسط بأوروبا، ولا يخفى على احد من ان المساعي الأميركية لإنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا هدفت جزئيًا إلى التصدّي لمبادرة الحزام والطريق التي أتاحت للصين توسيع امتدادها الاقتصادي والجيوسياسي، ولا سيما في مناطق لطالما تمتّعت فيها الولايات المتحدة بنفوذٍ كبير، فمنطقة الخليج بحكم غناها بموارد الطاقة وموقعها الاستراتيجي ساحة تنافسٍ رئيسة بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين ويتيح مشروع الممر الاقتصادي فرصة مهمّة لإرساء ثقلٍ موازٍ مقابل مشروع الحزام و الطريق الصيني، وفي حال تم انخراط حلفاء أساسيين للولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي في مشروع الممر الاقتصادي سيسمح للولايات المتحدة الامريكية بالتصدّي لنفوذ الصين في المنطقة بصورة أكثر فعالية.

وعلى الرغم من ان مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا سيكون المنافس الأساس للمشروع الصيني المتمثل بالحزام والطريق، الا انه لا يزال في مراحله الأولى بموجهة المشروع الصيني، وبحاجة الى عامل الوقت للتنافس والذي ستستفيد منه الصين الى ابعد حدود لإرساء شبكة تواصلية و انفتاحيه هامة ولا ننسى أيضا ان مركزية صنع القرار لدى الجانب الصيني لها الأفضلية مقابل لامركزية للمشروع الممر الاقتصادي حيث سيخضع الأخير لعملية بطيئة و معقدة نظرًا إلى طبيعته المتنوعة والمتعدّدة البلدان حيث يضمّ مشروع الممر الاقتصادي حوالى عشرين دولة، لكلٍّ منها مجموعة من المصالح والأولويات والعمليات البيروقراطية الخاصة بها فيما تتمحور مبادرة الحزام

والطريق حول الصين، والجدير بالذكر أيضا ان مشروع الممر الاقتصادي سيكون أُحادي الاتجاه، بحيث يربط الهند بأوروبا بشكلٍ أساسي في حين أن مبادرة الحزام والطريق متعدّدة الاتجاهات ويشمل اتفاقيات وتعاونًا بين الدول كافة.

يشير باعبود (باعبود، 2024) إلى أن العوائق الجيوسياسية تعرقل التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.، وفي حقبات سابقة اضطلعت خلالها منطقة الشرق الأوسط بدورٍ مركزي، ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، تعزّزت أواصر التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط على نحو مطّرد، ويُعدّ مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الناشئ استجابةً غربية لمبادرة الحزام والطريق وجزءً من التنافس الأميركي الصيني على الأسواق والموارد والنفوذ في المنطقة، فتتقدّم مبادرة الحزام والطريق بوتيرة أسرع بكثير من مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، مع ذلك، قد ترغب دول الشرق الأوسط في الاستفادة من نفوذ الصين المتعاظم ومحاولات الولايات المتحدة الامريكية الحد منه لتوسيع آفاق شراكاتها الدولية وتنويعها، ربما في محاولةٍ منها لتحقيق توازنٍ في علاقاتها بين الصين والولايات المتحدة، وقد تعمَد في بعض الأحيان حتى إلى استغلال التنافس القائم بين هاتَين القوّتَين العالميّتَين لخدمة مصالحها. غالب الظن أن تُجري دول الشرق الأوسط، وخصوصًا دول الخليج، تقييمًا عامًّا للفوائد التي قد تجنيها والتكاليف التي قد تتكبّدها من علاقاتها مع كلٍّ من الولايات المتحدة والصين قبل أن تتّخذ أي قرارٍ بشأن المسار الأفضل على المدى الطويل.

و اقع المنطقة الاقتصادي مع بروز التمدد الصيني:

يشير تقرير معهد السياسات العامة الأمريكية (American Enterprise Institute for Public Policy Research, 2023) بأن المنطقة العربية شهدت زيادة كبيرة في الاستثمارات الأمريكية والصينية في السنوات الأخيرة، فقد نمت الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بنسبة تزيد على 270% حتى عام 2022، لتصل قيمتها التراكمية إلى نحو 925 مليار دولار، أما الاستثمارات الصينية فقد سجلت نموًا بنسبة 309% في الفترة ذاتها، وإن شهدت تذبذبًا في ارتفاعاتها وانخفاضاتها، حيث ارتفعت من 4.7 مليار دولار في عام 2005 إلى 30 مليار في عام 2016 قبل أن تنخفض مجددًا إلى 7.3 مليار دولار في عام 2020 بسبب جائحة كورونا. وفي المجمل، بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الصينية بين عامي 2005 و2023 نحو 317.6 مليار دولار، شكلت 13.5% من مجمل استثماراتها في العالم خلال هذه الفترة.

يشير مقال المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إلى أن الصين تسعى لاستبدال أمريكا في الشرق الأوسط، ولم تأخذ الشركات الصينية مكان المستثمرين الأمريكيين والأوروبيين في المنطقة، بل ركزت اهتمامها على الموارد الطبيعية وقطاع الطاقة بشكل رئيسي، ولكن بعد إعلان "مبادرة الحزام والطريق"، توسعت هذه الاستثمارات لتشمل قطاعات أخرى ذات ربحية سريعة وعالية مثل السياحة والتطوير العقاري، وذلك لخدمة أهدافها الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والأمنية على المدى الطويل.

يوضح عقيقي وحشيشو (عقيقي وحشيشو، 2024)، أن الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط قد بلغت مستويات قياسية، تستحوذ المملكة العربية السعودية على الحصة الأكبر من الاستثمارات الصينية في المنطقة، بنسبة 18.7%، وصلت قيمتها إلى 59.5 مليار دولار بين عامي 2005 و2023. تركزت نصف هذه الاستثمارات في مجال الطاقة، تليها النقل البحري والسكك الحديدية بنسبة 12.6%، والقطاع العقاري بنسبة 10.9%، إضافة إلى الخدمات الأساسية بنسبة 9.9%. وتُعد السعودية وجهة استثمارية رئيسية للصين قبل وبعد إطلاق "مبادرة الحزام والطريق".

في المرتبة الثانية تأتي الإمارات العربية المتحدة، حيث تستحوذ على 13.3% من الاستثمارات الصينية في المنطقة، بقيمة تراكمية بلغت 42.4 مليار دولار بين عامي 2005 و2023. وتركزت هذه الاستثمارات في مجال الطاقة بنسبة 51.7%، والتطوير العقاري بنسبة 24.7%. وتنافس الإمارات العربية المتحدة مع السعودية على جذب الاستثمارات الصينية، مستفيدة من سياسة الإعفاءات الضريبية وتسهيل دخول الشركات الأجنبية، إضافة إلى الربحية في القطاع العقاري وبناء المراكز التجارية.

وتجذب دول عربية عديدة اهتمام الجانب الصيني حيث يستحوذ العراق على 10.8% من مجمل الاستثمارات الصينية في المنطقة بين عامي 2005 و2023، حيث بلغت نحو 34.2 مليار دولار، تتركز أغلبها في قطاع ومجال التطوير العقاري كبناء مشاريع عقارية تحتاجها العراق في مقابل الحصول على النفط الذي يعد من الواردات الأساسية للصين، وتستحوذ الجزائر على 9% من مجمل الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبلغ قيمتها التراكمية نحو 28.4 مليار دولار أميركي ويتركز في مجال النقل البحري والبري التجاري وقطاع العقارات والطاقة استخراج المعادن، أضف إليهم مصر والسودان وجنوب السودان وغيرها من الدول العربية.

أما بالنسبة للحالة اللبنانية، فالدور الحضاري للبنان له تأثيرًا أساسيًا في تحرك الصين بامتدادها العالمي، فلبنان هو ملتقى الحضارات، فهو الناقل الحضاري بين شرق آسيا وبين المنطقة العربية وبين أوروبا، وقد يكون له دورًا أساسيًا في نقل الثقافة الصينية إلى كل أنحاء العالم، كما ونقل الحضارات العالمية إلى الصين وإلى الدول الأخرى التي يمر بها طريق الحرير وبذلك قد يحقق لبنان واحدة من أهم أهداف مبادرة الحزام والطريق، وهو نشر الثقافة الصينية كما أسلفنا وانعكاسها الحضاري والثقافي، واقتصاديًا يمكن أن يتحول لبنان إلى قاعدة انطلاق للمنتجات الصينية القادمة من البر من غرب آسيا إلى الموانئ الأوروبية المختلفة بالبحر، وهذا يتطلب تطوير المرافئ، والمرافق التابعة لها، وكذلك تطوير البنية التحتية للمواصلات البرية، وهذا فيه فائدة كبيرة للبنانيين، وفيه فائدة كبيرة للعالم أيضًا، إضافة إلى الدور

الكبير الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي اللبناني، في عملية تحويل الأموال اللازمة على طريق الحرير الجديد فالخبرات اللبنانية المصرفية يمكن الاستفادة منها بشكل كبير في الحصول على هذه الخدمات المصرفية المميزة كفرصة أساسية يمكن للبنان من خلالها تحقيق الكثير من المكاسب، التي تعود عليه بالفائدة والتي تنقذه من الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها، ومن الممكن أيضًا، حال حصوله، أن يصبح لبنان كمركز مالي أساسي ليس فقط في منطقة غرب آسيا، بل على مستوى العالم ككل، والحديث أيضًا عن إمكانية استغلال هذا المركز لتحقيق تواصل مالي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا الأمر يشكل ميزة لبنانية أساسية لا يمكن إهدارها بسهولة، وهذا قد يجعل من دور لبنان في مبادرة الحزام والطريق دورًا متقدمًا وفرصة هائلة.

المبحث الثاني- الاستمرارية والتغيير في المنطقة العربية بين الولايات المتحدة والصين.

المنطقة العربية لها أهمية اقتصادية كبيرة بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط الشرق بالغرب، وكذلك بسبب تاريخها الحضاري وثرواتها الطبيعية مثل النفط والغاز، هذا جعل كل من الولايات المتحدة والصين تولياها اهتماماً كبيراً من الناحية الاقتصادية، فالولايات المتحدة سعت لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة، بينما تزايد النفوذ الصيني في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى تصاعد التنافس بين الدولتين في المنطقة وظهور سياسات وتوجهات جديدة، وتحالفات سياسية واقتصادية واستراتيجية.

الو اقع الاقتصادي للمنطقة العربية:

يوضح الندوي (الندوي، 2011) أن التكامل الاقتصادي العربي يواجه تحديات كبيرة في عصر العولمة، على الرغم من عدم وجود وحدة اقتصادية عربية، إلا أنه كانت هناك محاولات لتحقيق تكامل اقتصادي في المنطقة العربية، فبعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء الجامعة العربية في عام 1945، تم إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية كاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (1953) واتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1957) وإنشاء السوق العربية المشتركة (1964) واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (1981)، ولكن واجهت هذه الاتفاقيات العديد من المعوقات بسبب واقع البلدان العربية الحديثة الاستقلال والاختلافات الاقتصادية والسياسية فيما بينها، مما جعلها في أفضل الأحوال اتفاقيات ثنائية أو إقليمية كمجلس التعاون الخليجي (1981) واتحاد المغرب العربي (1989).

يشير المنذري (المنذري، 1999) إلى أن السوق العربية المشتركة تلعب دورًا حاسمًا في عصر العولمة، ولعل العوائق التي أثرت ومازالت تؤثر على الواقع الاقتصادي العربي قد تقسم الى ثلاثة عوائق رئيسية: العوائق التاريخية والاقتصادية والسياسية.

تعود العوائق التاريخية الى ما عاناه الوطن العربي من احتلال و انتداب لاسيما في بداية القرن الماضي، فقد عمل الاستعمار على تفكيك الوطن العربي وتجزئته إلى مجموعة من الكيانات، فأصبح الخوف كل الخوف من ذوبان البعض في أحضان البعض الأكثر قوة، أو الخوف من فقدان الثروة التي تنعم بها لبلدان تحتاج هذه الثروات، فالوطن العربي في ظل تقسيماته التاريخية أصبحت كل من البلاد تختلف عن شقيقاتها من عدة نواحي كالجغرافيا والمناخ والمساحة والثروات وغيرها، مما أثار مخاوف الجميع من إعادة الالتحام داخل المنطقة، كما أن هناك خوف دولي من تكتل جديد كقوة اقتصادية كبرى تنافس مثيلاتها في العالم، خاصة وأن الوطن العربي يحمل في أراضيه المحرك الأساس للحرب والسلم والاقتصاد ألا وهو النفط.

يشير شقير (شقير، 1986) إلى تجارب الوحدة الاقتصادية العربية وتوقعاتها المستقبلية، تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد العالمي كان لها آثار واضحة في إعاقة النمو والتطور، محاولة الاقتباس الآلي والتقليد الشكلي لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم دون النظر إلى الإمكانات الفعلية لواقع البلدان العربية ومدى ملاءمة تلك التجارب للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدى إلى زعزعة النظام الاقتصادي ككل، غياب التصور الشامل الذي يحدد الأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ أدى إلى عجز الفنيين والخبراء عن تقديم توصيات محددة وملزمة، كما أن غياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار لتصريف منتجاتها في الأسواق العالمية، واندفاعها للحصول على التجهيزات والتقنية والسلع ذاتها من البلدان العالمية، أدى إلى حالة تنافس بدلاً من تكامل بين الاقتصادات العربية، إضافة إلى تباين السياسات الاقتصادية بين البلدان العربية والضعف في البنى الإنتاجية والمرافق الأساسية، وغياب قاعدة المعلومات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، فإن البطء والتعقيدات الإدارية كان لها أثر سلبي على الاقتصاد العربي، كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي في عدد كبير من الأقطار العربية بسبب الاضطرابات والتضارب في التوجهات الاقتصادية والاستثمارية، وافتقار القوانين الموحدة أو المنسقة لتنظيم الاستثمارات كان هاجس المستثمر العربي والأجنبي في المنطقة.

يوضح سليمان (سليمان، 1990) أن التجمعات الإقليمية العربية تلعب دورًا كبيرًا في التكامل الاقتصادي العربي، وهناك تعقيدات سياسية متشعبة تواجه البلدان العربية والتي تؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي في المنطقة، اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال الحكم أدى إلى اختلاف الأولويات الاجتماعية والتنموية الاقتصادية، ما سبب عدم وضوح الأهداف السياسية واستقرارها، إضافة إلى انعكاسات الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية.

كما أن ظهور النفط في بعض البلدان العربية أدى إلى بروز دول غنية وأخرى فقيرة، وهناك أيضًا الضغوط الخارجية المتمثلة بسياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات. بالإضافة إلى تحالفات بعض الدول العربية مع جهات دولية غير شقيقاتها في الوطن العربي.

هذه التعقيدات حالت دون قدرة البلدان العربية على إيجاد أرضية اقتصادية موحدة تؤهلها للمنافسة على الساحة الدولية، فبقي كل بلد ينفرد باقتصاده الخاص متجاهلًا التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في العالم.

الأهمّية الاستراتيجية للمنطقة العربية:

يرى بو خضور، ح. (2019)، وفريدمان (Freeman, 2021) أن العلاقة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط والصين تعد محورية، وأن المنطقة العربية تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة في الاقتصاد العالمي، فهذه المنطقة تقع في قلب العالم الاقتصادي وتشكل حلقة الوصل بين الشرق والغرب، إضافة إلى كونها ممراً أساسياً للتجارة العالمية، كما أنها ملتقى الحضارات القديمة والحديثة، وتحتوي على خزان هائل لمصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز.

بالنسبة للولايات المتحدة، تعتبر هذه المنطقة واحدة من أهم مصادر النفط في العالم، ومرتكز التجارة الدولية، وبالتالي أساس نفوذها على الساحة الدولية من الناحية الاقتصادية، أما بالنسبة للصين، فإنها ترى في هذه المنطقة امتداداً طبيعياً لنظراتها التوسعية، حيث تعتمد على أكثر من ستين بالمئة من إمدادات الطاقة العربية لتحريك إنتاجها وزيادته، وقد كان هذا الرابط الحجر الأساس لمبادرة "الحزام والطريق" التي ربطت الاقتصاد الصيني على المستوى الدولي كأحد أعمدة الاقتصاد العالمي.

في ضوء ذلك، تُعتبر الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية المحرك الأول لمحاولة الولايات المتحدة الاستمرار في سياساتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ومحاولة الصين التغيير ودخولها كلاعب أساسي في اقتصاد المنطقة بداية، ثم سياسياً تالياً، كل ذلك نظراً لما تحويه المنطقة من تجاذبات سياسية دولية، ومخازن طاقة كبرى من نفط وغاز، وحركة تجارية هائلة تساعدها الموانئ والممرات الكبرى كقناة السويس والبحر الأحمر والخليج العربي والمدن الكبرى على سواحل البحر المتوسط.

النفوذ الأمريكي والصيني في المنطقة العربية:

يشير سليمان (Soliman, 2021) إلى أن الحرب الباردة القادمة بين الولايات المتحدة والصين ستكون لها تأثيرات كبيرة على منطقة الخليج، في نظرة سريعة على تاريخ العلاقات العربية الامريكية نلاحظ انه و منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، كانت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمنطقة العربية محدودة، الا انها تطورت تدريجيا خلال السنوات اللاحقة لاسيما مع المملكة العربية السعودية فارتبطت الولايات المتحدة بشراكة استراتيجية مع المملكة العربية السعودية لأكثر من ثمانين عاما، شملت تعاونا في مجالات السياسة، الأمن، مكافحة الإرهاب، الاقتصاد، والطاقة إضافة الى خلق فرص عمل متنوعة ومتبادلة، غير ان هذه العلاقة شهدت تقلبات بسبب الصراعات الإقليمية والتحديات العالمية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي وحروب الخليج، وبالإجمال تعتبر العلاقات العربية الأمريكية قوية جدًا من الناحية الاقتصادية، حيث يعتبر العالم العربي ثالث أكبر مصدر للولايات المتحدة، والولايات المتحدة هي أكبر مستورد من العالم العربي.

وتحافظ الولايات المتحدة على وجود عسكري استراتيجي في المنطقة العربية من اجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية فيها كونها شريك أساسي لبعض الدول العبية لاسيما دول الخليج العربي لتوفير الحماية للمعدات الصناعية والطبية والتكنولوجية والآلات والمنتجات عالية الدقة وغيرها من كل ذلك، وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, 2020، 2023)، فإن التجارة بين المناطق والبلدان في الشرق الأوسط قد شهدت تغيرات كبيرة، فحجم التجارة مع الولايات المتحدة بلغ في العام 2020 ما يقارب المئة وثلاثة عشر مليار دولار.

يوضح صن (Sun, 2015) أن الصين قد عززت وجودها العسكري الناعم في الشرق الأوسط. في المقابل، فإنَّ الصين تحتفظُ ايضا بوجودٍ أمني لكنه محدود نسبيا، فوجوده هو فقط لحماية مشاريعها الاقتصادية واستثماراتها ومواطنيها ولحماية حركة التجارة عند الممرّات الاستراتيجية، فالحضور الصيني يرتكز على الاقتصاد بالأساس، واستطاعت الصين أن تطوّر علاقاتها مع دول المنطقة اقتصاديًا منذ عام 2016 من خلال خططا قصيرة ومتوسّطة وطويلة المدى، فمنذ ذلك الحين اصبح الوجود الصيني في المنطقة يتفوَّق على الحضور الأمريكي، ما يؤكّد سعي الصين لتحقيق استراتيجيتها المتكاملة في المنطقة، فتمد الصين دولَ المنطقة بمنتجاتٍ صناعية واستهلاكية متنوّعة بأسعارٍ تنافُسية وبجودةٍ مختلفة، فقد وصل حجم التبادُل التجاري بين الصين والمنطقة العربية الى ما يفوق المئة و الخمسين مليار دولار خلال عام 2020 أيْ أكبر من التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث- أثر التنافس الصيني الأمريكي على المنطقة العربية

الموقع الجي واستراتيجي للوطن العربي وموارده الطاقية جعلته محط اهتمام القوى العالمية، لذا ستكون المنطقة العربية أكثر تأثرا

بالتطورات الاقتصادية والسياسية إذا استمر الصراع الأمريكي-الصيني، وستكون هناك إما منافسة غير مباشرة أو تنافس مباشر في المنطقة.

التنافس المباشر:

هناك منافسة بين الولايات المتحدة والصين على النفوذ في المنطقة العربية، ولكن هذه المنافسة لم تصل بعد إلى مرحلة المواجهة المباشرة، بدلاً من ذلك، نرى المواجهات والشقاق السياسي بين الطرفين في أروقة المنظمات الدولية حول القضايا العربية.

الولايات المتحدة تشعر بالتخوف من التمدد الصيني في المنطقة وتحاول الحفاظ على تحالفاتها العربية لمنع هذا التمدد، في المقابل، تسعى الصين لكسر السيطرة الأمريكية على الأقل في المنطقة العربية لتحقيق أهدافها الاقتصادية في جعل الصين القطب الجديد للاقتصاد العالمي.

وفقًا لمقال بوست (180 بوست، 2021)، فإن الشراكة بين الصين وإيران تمثل خط اشتباك متقدم في الخليج، هذا التنافس المباشر بين الطرفين يشكل مخاطرة كبيرة على الأنظمة العربية، حيث يعتمد الربح والخسارة على قراراتها، فالوضع الحالي يعطي المنطقة العربية استقراراً اقتصادياً بحفاظها على موقع وسط بين الفريقين، أما في حال تطور الأمور إلى مواجهة مباشرة، فسيكون ذلك مرهقاً وشاقاً على جميع الأطراف.

الصين تدرك عمق التغلغل السياسي الأمريكي في الأنظمة العربية وأهمية العلاقات العربية-الأمريكية السياسية والأمنية، كما تدرك الولايات المتحدة أن التنافس المباشر اقتصادياً مع الصين قد يجذب بعض الأنظمة العربية نحو الشرق بسبب التكاليف المنخفضة، مما يفتح المجال للتمدد الصيني.

المنافسة غير المباشرة:

- يوضح ميخنيك (Michnik, 2021) أن التنافس بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط قد أدى إلى تغيرات جيوسياسية.
- احتمال بقاء التنافس سلمي واقتصادي كبير جدًا حتى الآن في المنطقة.
- الولايات المتحدة ما زالت ترصد عن كثب تطور القدرة الصينية على خلق أسواق جديدة وعدم المساس بمصالحها العسكرية والأمنية والسياسية.
- الصين ليست في وارد الدخول في مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، كونها في بداية طريق الانفتاح مقارنة بتاريخ الولايات المتحدة الطويل هناك.
- الصين تدرك حساسية الأنظمة العربية تجاه التغييرات الكلية شرقًا وما يستتبعها من نتائج سياسية.
- الأحداث الأمنية المتغيرة في المنطقة العربية وجود الكيان الصهيوني الغاصب في قلب الخريطة العربية والتغييرات السياسية الدائمة في الوطن العربي.
- تُبدي القوتان الصينية والأمريكية تخوفًا واضحًا من اندلاع الخلافات بينهما بأي شكل مهما كان، لما لهما من مصالح اقتصادية على أرض العرب، وهما متفقان على أن أي نزاع سياسي أو أمني قد يحد من انسياب صادرات النفط والغاز، مما قد يؤثر في كلفة الإنتاج لديهما، وبالتالي، بقاء الوضع على الشكل الحالي يسهم في زيادة مصالح الفريقين.
- فالوضع الراهن يبقى على القوة الأمريكية في المنطقة، ويترك للصين الجوانب الاقتصادية الجديدة كالتكنولوجية والبنى التحتية ومشاريع الطاقة المتجددة، ذلك أن الولايات المتحدة تعلم أن التنافس مع الصين في هذه الخدمات والسلع خاسر، نظرًا للكلفة المتدنية للصناعة الصينية، والتي اعتمدتها الصين في غزو الأسواق العالمية.
- استغلت الصين حتى الآن هذه المنافسة غير المباشرة بأفضل استغلال، فقد عقدت اتفاقيات شراكة مع ما يزيد عن عشرة دول في المنطقة، وقد كان لحياد الجانب الصيني في صراعات المنطقة تأثير كبير على قبول الأنظمة العربية الدخول في غمار المغامرة الصينية، فالصين مثلاً لم تكن طرفًا في قضية الصراع العربي الإسرائيلي ولا في الصراع السعودي الإيراني في مرحلة من المراحل، بل كان جل ما تقدمه للمنطقة اقتصاديًا بحتًا، كمشروع الحزام والطريق للتمدد نحو المنطقة.

المبحث الرابع- دول المنطقة العربية بين هذا التنافس

عند الحديث عن دول المنطقة، فإن ذلك يعني ثلاثة محاور أساسية: دول الخليج العربي، ودول آسيا العربية، ودول شمال إفريقيا العربية. ولعل المحور الأول - دول الخليج العربي - هو من يتكئ عليه هذا التنافس لما فيه من طاقة تعد أكبر خزانات العالم لها، وهذا ما يجعل الدول الصناعية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تزيد من تنافسها لما لها حاجة للسيطرة على هذه الطاقة واستغلالها في مشاريعها المستقبلية الكبرى عبر استثمارات واتفاقات شراكة مع هذه الدول، وبحكم التعاون العربي، نرى أن السيطرة على دول المحور الأول ستؤدي بالطبع إلى فتح الأسواق العربية الأخرى من المحاور المختلفة.

فرص هذا التنافس وتحدياته:

إن ذوبان السيطرة الأحادية وتحولها إلى سيطرة تتقاسمها عدة أقطاب لهو عامل إيجابي دائم في الاقتصاد بشكل عام، ولعل مبدأ التنافس بين القوة الاقتصادية الكبرى على المنطقة العربية من شأنه أن يخلق مساحة كبيرة من الخيارات الاقتصادية، ويخرج من مبدأ "الأنا أو لا أحد" إلى أن تصبح شعوب المنطقة هي من تحدد خياراتها الاقتصادية والاستراتيجية دون إملاءات من الخارج مهما كان هذا الخارج قويًا.

يشير السلمي (السلمي، 2021) إلى أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين له تأثيرات كبيرة على منطقة الشرق الأوسط، فالبلدان العربية قد تستغل الوضع التنافسي هذا دون إحراج أحد الأطراف بتاتًا، فالاستراتيجية الأمريكية ستبقى في المنطقة كقوة عظمى وحماية سياسية وأمنية، كما سينسحب التمدد الصيني إيجابيًا على المنطقة مع تنوع الخيارات الاقتصادية بما في ذلك التكنولوجية والتكلفة، وبسبب طبيعة المنطقة المعقدة سياسيًا، سيكون التنافس بين الولايات المتحدة والصين ذي أهمية كبرى من الناحية الخارجية لدول المنطقة، وذلك لحاجة هذه الدول إلى شركاء كثر، فالولايات المتحدة تجمع بين كونها شريكًا تجاريًا وشريكًا أمنيًا وعسكريًا، ومن الممكن أن يُسهم استمرار التعاون معها باستقرار المنطقة ومجابهة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها، والصين بتوسع استثماراتها في المنطقة أصبحت شريكًا أساسيًا ومحوريًا لدى بلدان المنطقة.

بالمقابل، هناك عدة تحديات لهذا التنافس السياسي الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، أهمها الناحية السياسية للمنطقة العربية وسياسة المحاور، فالصراعات السياسية متعددة في المنطقة العربية، ولذا على البلدان العربية أن تتخذ موقفًا واضحًا تجاه هذه الصراعات، والأخطر من ذلك هو أنه مع تنامي المواجهة بين الصين والولايات المتحدة، قد يفقد مبدأ الحياد لدى الأنظمة العربية، مما سيجعل المنطقة تدفع ثمن القرارات التي قد تتخذ بأي من الاتجاهين، بما في ذلك من عقوبات قد تؤثر سلبيًا على الاقتصاد والنمو، ومن المعروف محاولات الجانب الأمريكي لتقليص النمو الاقتصادي للصين عبر الضغط على عدة دول لمنعهم من التوسع في علاقاتهم مع الصين.

الحلول لتجنب آثار هذا التنافس السلبي:

تكمن في سياسة متوازنة تجمع بين الطرفين، فالولايات المتحدة هي أهم حليف استراتيجي لكثير من دول المنطقة، ولا تملك هذه الدول بديلاً عن الدعم الأمريكي، وفي المقابل، فإن العلاقات التي تجمع دول المنطقة مع الصين في ظل صعودها كقوة اقتصادية وتكنولوجية هائلة مفيدة من الناحية الاقتصادية والتكلفة المنخفضة نسبيًا. لذا، يتحتم على هذه الدول صياغة سياسة توازن مع كلا القوتين.

ويمكن للدول العربية الاستفادة من مصطلح "معسكر صيني وآخر أمريكي" لتعزيز استقلاليتها وتنمية شراكاتها الاستراتيجية، حتى لا تضطر للاختيار بين المعسكرين أو دفع ثمن الحرب الباردة الجديدة، كما يمكن لهذه الدول الاستفادة من تقديم الإغراءات لها من كلا الطرفين لجذبها إلى جانبه، وفي ضوء هذه التطورات، لا بد لدول المنطقة أن تسعى لوضع خطط بديلة تعزز من استقلاليتها وتُراجع سياساتها السابقة في ضوء التغيرات في موازين القوى.

المبحث الخامس- تعامل دول المنطقة العربية مع النفوذ الأمريكي والتوسع الصيني

تأثير الاقتصاد العالمي على المنطقة العربية:

تشكل المنطقة العربية محورًا رئيسيًا على الساحة الاقتصادية العالمية، حيث تتأثر بشكل كبير بالتفاعلات بين الولايات المتحدة والصين .(Center for Strategic and International Studies, 2024) منذ عام 1993، بدأت الصين في الاعتماد بشكل متزايد على الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج، كمصدر رئيسي للنفط. وقد أقامت الصين شراكات قوية مع دول عربية كبرى مثل السعودية والإمارات. بحلول عام 2020، تجاوزت تجارة الصين مع دول الخليج تجارتها مع الاتحاد الأوروبي(Georgetown Journal of International Affairs, 2023) ، مما يشير إلى تغيير كبير في أنماط التجارة في المنطقة. تنظر الدول العربية بإيجابية إلى تعامل الصين معها دون تدخل في شؤونها الداخلية، كما أن دور المنطقة في التجارة العالمية يعزز من أهميتها في خطط الصين، مثل مبادرة الحزام والطريق (Georgetown Journal of International Affairs, 2023).

التحول الاقتصادي في المنطقة العربية:

في السنوات العشرين الماضية، شهدت المنطقة العربية تغيرات كبيرة نتيجة لعالم أكثر ترابطًا، لقد مزجت المنطقة بين الطرق الغربية والروابط الجديدة مع الاقتصادات الشرقية القوية، مثل الصين، مما جعلها تلعب دوراً كبيراً في السياسات والاتجاهات الاقتصادية العالمية.

السياق التاريخي:

في الماضي، اعتمد اقتصاد المنطقة العربية بشكل كبير على الغرب وعلى عائدات النفط الضخمة، وهذا مكن دول مثل الكويت،

الإمارات العربية المتحدة، وقطر من صياغة خطط اقتصادية محلية وإقليمية، قبل الانتفاضات العربية عام 2011، لم يكن الكثير من الناس يعملون في القطاع الخاص، وكانت معظم الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي (Carnegie Endowment for International Peace, 2018 هذا التاريخ هو المفتاح لفهم التحديات والفرص الاقتصادية اليوم.

الديناميات الحالية:

حاليًا تسعى المنطقة العربية إلى جعل اقتصادها أكثر تنوعًا واستدامة، وذلك تحت تأثير تغير أسعار النفط والمبادرة الصينية "الحزام والطريق .(Leng & Li, 2021) "على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق أداءً جيدًا مع انخفاض معدلات الفساد، إلا أن هناك تحديات لا تزال قائمة في تحقيق اقتصاد أكثر عدالة للجميع .(Carnegie Endowment for International Peace, 2018) كان التضخم مرتفعًا في عام 2023، ولكن من المتوقع أن يتحسن بحلول عام 2025 (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2023).وتعمل المنطقة بجد على تنويع اقتصادها وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل، حيث من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 أقل قليلاً من المتوقع.

جدول 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2024 بالنسبة لدرجة مؤشر الفساد عام 2017

الدولة	درجة مؤشر الفساد (2017)	التوظيف في القطاع العام (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع 2024 (%)
الإمارات العربية المتحدة	**71**	**90**	**3.3**
البحرين	**36**	**90**	**3.3**
دولة قطر	**63**	**90**	**3.3**

المصدر: (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia,2023).

وتظهر الخطوات التي تتخذها المنطقة مدى أهميتها على المستوى العالمي، إنه يوازن بين استخدام الاستراتيجيات الاقتصادية الغربية والشرقية بشكل جيد.

تأثير النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية:

- **الحلفاء والشراكات التاريخية:**

الولايات المتحدة شكلت الشرق الأوسط لفترة طويلة من خلال شراكات قوية، وأعمال عسكرية، ودعم اقتصادي ضخم، وقد شكل ذلك مجموعة من العلاقات ممزوجة بالاعتماد والخلافات، الآن تنظر الدول العربية إلى تحالفاتها بشكل مختلف؛ تبقى قريبة من الولايات المتحدة، ولكنها تسعى أيضًا إلى إقامة علاقات جديدة مع دول مثل الصين.

- **الحلفاء والشراكات التاريخية:**

منذ الثمانينيات، عملت الولايات المتحدة بشكل وثيق مع دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، في ذلك الوقت، حذر الرئيس جيمي كارتر من أن التهديدات التي يتعرض لها الخليج الفارسي ستُنظر إليها على أنها مخاطر على الولايات المتحدة الأمريكية، كما دعمت الولايات المتحدة إسرائيل بقوة منذ تأسيسها عام 1948، على الرغم من أن ذلك تسبب في توتر مع الدول العربية التي تدعم حق فلسطين في الحكم الذاتي (Center for Strategic and International Studies, 2024).

- **المساعدات العسكرية والاقتصادية:**

الولايات المتحدة قدمت مساعدات عسكرية واقتصادية حيوية لشركائها العرب، بهدف تحقيق الاستقرار والمكاسب الاستراتيجية، هناك إحساس من بعض العرب بأن هذا الدعم جعل بلدانهم معتمدة بشكل كبير على الولايات المتحدة، مما أدى إلى توترات في بعض الأحيان، وكثيراً ما يُنظر إلى مسألة المصالح الأمريكية التي تتعارض مع رغبات الشعوب العربية.

ومع انخفاض الاعتماد الأمريكي على نفط من الشرق الأوسط بسبب الزيادة في الإنتاج المحلي، فإن طبيعة المساعدات الأمريكية آخذة في التغير، هذا التغيير يثير تساؤلات حول أهمية المنطقة لأمريكا في المستقبل (Center for Strategic and International Studies, 2024). على سبيل المثال، تحاول المملكة العربية السعودية تحسين علاقاتها مع إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة، كما رحبت جامعة الدول العربية مؤخراً بعودة سوريا، مما يشير إلى تحول محتمل في نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة (Penn Global, 2024).

الوجود الصيني المتنامي في الشرق الأوسط:

- **الشراكات والاستثمارات الاستراتيجية:**

تعمل الصين على تحسين علاقاتها في الشرق الأوسط من خلال الاستثمارات الكبيرة ومبادرة الحزام والطريق، هذا النهج على بناء علاقات اقتصادية وبنية تحتية قوية في جميع أنحاء المنطقة

ارتفعت الاستثمارات الصينية في الدول العربية بنسبة 2.6 مرة خلال عقد من الزمن (Wilson Center, 2024 لتصل إلى 23 مليار دولار في العام الماضي، وصلت التجارة بين الصين والمملكة العربية السعودية إلى 106 مليارات دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 21% عن العام السابق، تعد الصين الآن الشريك التجاري الأول للسعودية والإمارات خارج قطاع النفط، مما يظهر دورها الرئيسي في اقتصاد المنطقة (Michigan Journal of Economics, 2023تجاوز إجمالي التجارة بين الصين و الدول العربية 330 مليار دولار، مما يعكس توطيد العلاقات الاقتصادية (Wilson Center, 2024). على سبيل المثال، وافقت الصين على استثمارات بقيمة 18 مليار دولار في مصر، بما في ذلك بناء العاصمة الإدارية الجديدة (GIS Reports, 2024).

- **مبادرة الحزام والطريق:**

تمثل مبادرة الحزام والطريق أهمية محورية في السياسة الصينية في الشرق الأوسط، حيث تهدف إلى ربط الاقتصادات العالمية، في عام 2021، الصين استثمرت 10.5 مليار دولار في مشاريع في العراق، مع التركيز على قطاع الطاقة، مما جعل الصين أكبر مشتري للنفط بعد روسيا والمملكة العربية السعودية، تهدف المبادرة أيضًا إلى تطوير البنية التحتية الرئيسية (GIS Reports, 2024).

تعمل الصين على تحسين مرافق الموانئ في دول الخليج الرئيسية، حيث تستفيد موانئ مثل الدمام وجدة في السعودية ودبي في الإمارات من ترقيات لتحسين الشحن، وفي قمة الرياض، تم التوصل إلى 34 صفقة تغطي مجالات مثل الطاقة الخضراء والتكنولوجيا، مما يظهر التزام الصين بتنمية الدول العربية، الصين تسعى لضم السعودية والإمارات بشكل أكبر إلى مبادرة الحزام والطريق، من خلال خطط لإنشاء مناطق صناعية و تجارية حرة هناك، تعمل مبادرة الحزام والطريق على تعزيز نفوذ الصين في الشرق الأوسط من خلال خلق روابط اقتصادية جديدة ووضع الصين في طليعة النمو في المنطقة (GIS Reports, 2024).

- **الاعتماد على الطاقة والعلاقات التجارية:**

تعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على موارد الطاقة، وخاصة النفط. وهي لاعب رئيسي في سوق النفط العالمية.

- **الواردات والصادرات النفطية:**

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة وخاصة النفط، حيث يشكل النفط والغاز جزءاً كبيراً من اقتصاد دول المنطقة مثل الإمارات العربية المتحدة، حيث يمثلان حوالي 30% من ناتجها المحلي الإجمالي (UAE Embassy in Washington, DC2024)، هذه الثروة النفطية الغنية تساعد دول الخليج على التركيز على تصدير النفط، مما يسهم في الحفاظ على اقتصادات قوية ويمنحها نفوذاً أكبر في الشؤون العالمية (Baker Institute for Public Policy, 2024).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تأتي 35% من صادرات النفط العالمية و14% من صادرات الغاز من هذه المنطقة، أي تعطل في الإنتاج يمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمي (International Monetary Fund, 2023).

- **التحولات في أنماط التجارة:**

تلعب الصين دوراً كبيراً في تغيير أنماط التجارة في الشرق الأوسط، حيث تشتري الكثير من الطاقة من المنطقة، مما يقوي العلاقات التجارية، هذه التغييرات أن المنطقة العربية تسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية أكثر تنوعاً، مما يغير طريقة تجارة الطاقة في جميع أنحاء العالم.

- **جهود نحو الاستدامة:**

شركة أدنوك في أبو ظبي تبذل جهودًا لتكون أكثر صداقة للبيئة، حيث تخطط لجعل احتجاز الكربون وتخزينه أكبر بكثير بحلول عام 2030 (UAE Embassy in Washington, DC, 2024هذه الخطوات نحو طرق أنظف وأكثر استدامة تظهر كيف يتغير مشهد تجارة النفط في الشرق الأوسط.

- **تأثير تجارة النفط على الاقتصاد العالمي:**

تلعب تجارة النفط دورًا محوريًا في اقتصاد المنطقة، حيث أنفقت دول الخليج، على سبيل المثال، 5.5 تريليون دولار على مشاريع النفط على مدى العقود القليلة الماضية. هذا الاستثمار الضخم لا يعزز فقط الاقتصاد المحلي، بل يبرز أيضًا مدى تأثير دول الخليج في تشكيل سوق الطاقة العالمية (Baker Institute for Public Policy, 2024).

يمثل قطاع النفط جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، ويوفر فرص عمل كبيرة ويسهم في تطوير البنية التحتية. من جانب آخر، يوضح جدول 2 حجم الصادرات للنفط والغاز والزيت من قبل الشركاء التجاريين إلى بعض الدول العربية، مما يعكس أهمية هذه الدول كموردين رئيسيين للطاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

هذا التوزيع التجاري يعزز العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج والدول المستوردة، ويشكل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة. كما أنه يسهم في تنويع الاقتصاديات الوطنية وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة.

جدول 2: نسبة اجمالي الصادرات للنفط والغازوالزيت من قبل الشركاء التجاريين الى بعض الدول العربية

بلد المنطقة	سلعة الطاقة الرئيسية	النسبة من إجمالي الصادرات	الشريك التجاري الرئيسي
الإمارات العربية المتحدة	النفط والغاز	30%	الصين
المملكة العربية السعودية	زيت	70%	الصين
الكويت	زيت	50%	كوريا الجنوبية

المصدر: (Baker Institute for Public Policy, 2024).

- **تقبل الأوضاع الاقتصادية الجديدة:**

يتقبل الشرق الأوسط الأوضاع الاقتصادية الجديدة بأذرع مفتوحة، حيث يستثمر بكثافة في كل من الطاقة التقليدية والمتجددة، تهدف هذه الاستثمارات إلى تحقيق مستقبل أكثر تنوعًا في قطاع الطاقة.

- **الاستثمار في الطاقة المتجددة:**

من الأمثلة البارزة على هذا التحول، وجود مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يظهر التزام المنطقة العميق بالطاقة النظيفة، بالرغم من الاعتماد الكبير على صادرات النفط (Baker Institute for Public Policy, 2024). هذا يعكس رؤية طويلة الأمد لتحقيق التوازن بين الاستفادة من الثروات النفطية والتحول نحو مصادر الطاقة المستدامة، ويعزز مكانة الإمارات كمركز عالمي للطاقة المتجددة.

تسعى دول الخليج إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة والمبادرات الخضراء، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة تحافظ على البيئة وتقلل من البصمة الكربونية. تتضمن هذه الجهود مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل ويعزز مرونة الاقتصاد أمام التقلبات في أسعار النفط العالمية.

- **التوازن بين التقليدي والمتجدد:**

هذه الاستثمارات تعكس رؤية استراتيجية لتحقيق التوازن بين الاستفادة من الثروة النفطية الحالية والانتقال نحو مستقبل أكثر استدامة، هذا النهج يظهر كيف تعمل دول المنطقة على تنويع مصادرها للطاقة، بما يسهم في تعزيز استقرارها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

تطوير البنية التحتية والتعاون:

- **التغيرات الكبيرة في الطرق والطاقة والاتصالات:**

يشهد الشرق الأوسط تغيرات كبيرة في الطرق والطاقة والاتصالات بفضل المساعدة التي تقدمها الصين، الصين تستثمر الصين الأموال في ابتكار طرق جديدة للسفر ومحطات الطاقة ووسائل الاتصال، والتي تعد أساسية لنمو المنطقة وتحديثها (LinkedIn, 2024).

- **المشاريع والاستثمارات الكبرى:**

تتضمن المشاريع الكبرى بناء طرق وقطارات وأماكن جديدة للسفر بحرًا وجوًا، هذه المشاريع تعزز من جودة الحياة، توفر فرص عمل، وتساعد الشركات المحلية على النجاح، مما يدعم تنويع الاقتصاد، على سبيل المثال، الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية يمكن أن توفر حوالي 138 ألف وظيفة قريبًا، مع تأثير أولي يقدر بـ 0.48% على الاقتصاد، وزيادة إلى 442 ألف وظيفة على المدى الطويل، لتحقيق خطط تحسين البنية التحتية بحلول عام 2030، ستحتاج البلدان في المنطقة إلى استخدام حوالي 8.2% من أموالها، في حين أنها أنفقت حوالي 3% فقط حتى الآن (World Bank Blogs, 2024).

- **تحسينات في البنية التحتية والطاقة النظيفة:**

الصين تركز على تنمية السوق بسرعة، وذلك من خلال العديد من مشاريع الطاقة النظيفة مثل مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، هذه المشاريع تساعد في تقليل استخدام الوقود الأحفوري ومكافحة تغير المناخ، الطرق السيئة والحوادث الناتجة عنها تكلف الاقتصادات حوالي 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، مما يظهر الحاجة الماسة لتحسين البنية التحتية (World Bank Blogs, 2024).

- **التقدم التكنولوجي:**

تستثمر الصين والدول العربية بشكل كبير في مجال تكنولوجيا المعلومات وإنشاء المدن الذكية، مما يعزز الاقتصاد ويضع المنطقة على الخريطة كمركز للأفكار الجديدة والتقدم. تشمل هذه الاستثمارات إنشاء مناطق خضراء جديدة، أماكن مخصصة للثقافة، وتحسين جودة الحياة في المدن. وفقًا لتقارير LinkedIn (2024)، تسهم هذه المبادرات في تعزيز التنمية المستدامة وخلق بيئات حضرية متقدمة.

تعمل هذه الاستثمارات على تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتطوير شبكات الاتصالات الذكية، مما يتيح تقديم خدمات أفضل للمواطنين ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما أن الاهتمام بإنشاء مناطق خضراء وتحسين البيئة الحضرية يعزز من جودة الحياة ويخلق مدنًا أكثر استدامة وصديقة للبيئة. وبهذا، تتحول المدن في المنطقة إلى مراكز حضرية نموذجية تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والبيئة النظيفة والثقافة المزدهرة.

تحديات الوصول إلى التكنولوجيا:

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات كبيرة في تحسين استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة مثل الفقر والموقع الجغرافي. هذه العوامل تعيق تقدم المنطقة في هذا المجال، وتستلزم استثمارات ضخمة لربط جميع السكان بشبكة الإنترنت وتحقيق تحول رقمي شامل. وفقًا لتقارير المدونات العالمية (World Bank Blogs, 2024)، فإن التغلب على هذه التحديات يتطلب جهودًا متكاملة تشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

من المهم أيضًا التعاون مع الصين في مجال التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف النمو بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة تشمل الجميع. الصين، بفضل خبراتها الواسعة في التكنولوجيا والبنية التحتية، يمكن أن تكون شريكًا استراتيجيًا في دعم المنطقة لتحسين بنيتها التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار التكنولوجي. هذا التعاون يمكن أن يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة وتحسين جودة الحياة للمواطنين في المنطقة، من خلال توفير خدمات الإنترنت عالية الجودة وتطوير الاقتصاد الرقمي.

التوترات الجيوسياسية والتداعيات الاستراتيجية:

- **التوترات الجيوسياسية المتصاعدة:**

تتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة العربية نتيجة سعي الولايات المتحدة والصين لزيادة نفوذهما، ترغب الولايات المتحدة في الحفاظ على موقفها القوي في المنطقة، بينما يجعل نمو اقتصاد الصين ودبلوماسيتها الأمور أكثر تعقيدًا (Brookings Institution, 2024). بحلول أواخر عام 2023.

انضمت 155 دولة إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، مما يظهر مدى توسع نفوذ الصين.

- **التنافس الاستراتيجي:**

يغير التنافس بين الولايات المتحدة والصين التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية بشكل ملحوظ. في عام 2016، استثمرت الصين في الشرق الأوسط بمبلغ 29.7 مليار دولار، مقارنةً بـ 7 مليارات دولار فقط من الولايات المتحدة. هذا التفاوت يثير مخاوف بشأن أمن المنطقة، حيث تحاول الدول تلبية احتياجات القوتين العظميين.

الممر الدولي للشرق الأوسط (IMEC) هو مبادرة تهدف إلى ربط الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط، مما يشير إلى تشكيل تحالفات إقليمية جديدة وأهمية التعاون المشترك. يشارك في هذا المشروع حوالي 20 دولة، من بينها المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، والولايات المتحدة، مما يوضح الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. يسعى IMEC إلى تقليل تأثير الصين من خلال تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الهند، ودول الخليج.

إضافة إلى ذلك، يشكل الصراع المستمر بين إيران وإسرائيل خطرًا كبيرًا على أمن الشرق الأوسط واستقرار المنطقة العربية. هذه الصراعات تؤثر سلباً على الاستثمارات والشراكات في المنطقة، سواء من مبادرة الحزام والطريق الصينية أو مبادرة IMEC. وفقًا لتقرير مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (2024)، فإن استمرار هذه التوترات يعيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة، مما يجعل من الضروري العمل على تهدئة الصراعات وتعزيز الاستقرار لتحقيق التنمية الشاملة.

- **تحولات التحالفات الإقليمية:**

فهم الديناميات بين دول مثل إيران، المملكة العربية السعودية، إسرائيل، وتركيا يعد أمرًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار في المنطقة. لكل من هذه الدول أهداف محددة تتنوع بين وقف التهديدات، إدارة الصراعات، أو توسيع النفوذ. يُظهر الانقسام داخل مجلس التعاون الخليجي تغيرات كبيرة في التحالفات الإقليمية، مثل تحرك دول مثل تركيا وقطر ضد السعودية والإمارات.

مع تغير الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، يصبح الحفاظ على علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة والصين أمرًا بالغ الأهمية. هذا التوازن في العلاقات الدولية سيساعد المنطقة العربية على الحفاظ على أمنها واستقلالها في عالم متغير. تحقيق هذا التوازن

يتطلب استراتيجيات دقيقة تتضمن التعاون الاقتصادي والأمني مع القوتين العظميين، مما يمكن الدول العربية من التكيف مع التحولات الجيوسياسية والتحديات الإقليمية.

هذه الديناميات المعقدة تتطلب من قادة المنطقة تبني سياسات خارجية مرنة وواقعية، تضمن تحقيق المصالح الوطنية مع تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي. تعتبر الدبلوماسية النشطة والتعاون الدولي عناصر أساسية في هذا السياق، حيث يمكن للدول العربية أن تستفيد من علاقاتها مع الولايات المتحدة والصين لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء لشعوبها.

- **التوسع الرقمي: دور الصين في المنطقة العربية:**

لقد أحدثت مبادرة طريق الحرير الرقمي الصينية تغييرات كبيرة في المنطقة العربية، مع دعم تقنية الجيل الخامس (5G) الجديدة والمشاريع الصينية التي ترحب بها العديد من دول الشرق الأوسط لتعزيز اقتصاداتها وجلب أفكار جديدة. تعتبر هذه المبادرة جزءًا من استراتيجية الصين لتعزيز وجودها الاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة، مما يساهم في تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين الاتصال.

- **تقنية الجيل الخامس (5G):**

أصبحت الصين الآن شريكًا رئيسيًا للعديد من الدول في المنطقة، حيث تساعد على نشر تقنية الجيل الخامس في جميع أنحاء المنطقة. وبحلول عام 2022، تضاعفت التجارة بين الصين والشرق الأوسط تقريبًا، لتصل إلى 507.2 مليار دولار (The Diplomat, 2024).

تعد تقنية الجيل الخامس (5G) من أهم الإنجازات التكنولوجية التي تساهم في تسريع التحول الرقمي، وهي توفر اتصالات أسرع وأكثر كفاءة، مما يتيح للأعمال التجارية والحكومات تقديم خدمات أفضل وأكثر ابتكارًا. تبنت العديد من دول الشرق الأوسط هذه التكنولوجيا بشغف، حيث ترى فيها فرصة لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية. سيساهم هذا الانتقال السريع إلى 5G في تغيير العديد من الصناعات، مما يوفر إنترنت سريعًا وموثوقًا يساعد على النمو الرقمي.

الأمن السيبراني والتعاون الرقمي:

تشكل الشراكة الإلكترونية بين الصين والإمارات العربية المتحدة جزءًا كبيرًا من هذا التحول الرقمي في المنطقة. يعمل الجانبان معًا بشكل مكثف في مجال الأمن السيبراني وتطوير التقنيات الرقمية الأخرى، مما يعزز من قدرة العديد من الدول في المنطقة على مواجهة التحديات التقنية وتعزيز بنيتها التحتية الرقمية (Arab News, 2024).

تلعب الصين دورًا رئيسيًا في حوالي 20 مشروعًا للموانئ في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكلها جزء من مبادرة الحزام والطريق. هذه المشاريع تشمل تطوير وتحديث البنية التحتية للموانئ، مما يعزز من كفاءة التجارة البحرية ويزيد من القدرة التنافسية للدول المشاركة (The Maritime Executive, 2023).

بالإضافة إلى ذلك، لدى 12 دولة عربية اتفاقيات رقمية واستراتيجية خاصة مع الصين، تتضمن التعاون في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز الابتكار ونقل المعرفة التكنولوجية إلى المنطقة، مما يساعد في بناء اقتصادات رقمية قوية ومستدامة.(Niu & Wang, 2023) منذ إنشاء منتدى التعاون الصيني-العربي قبل 20 عاماً، ازداد التبادل التجاري الثنائي بشكل كبير، ليشمل مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك الطاقة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا والمالية. وقد أبرمت الصين اتفاقيات تعاون في مبادرة الحزام والطريق مع جميع الدول العربية الـ 22 والجامعة العربية، حيث تم تنفيذ أكثر من 200 مشروع رئيسي في إطار هذه المبادرة، مما أفاد ما يقرب من 2 مليار شخص من الجانبين.(Xinhua, 2024a; Xinhua, 2024b) وقد أصبحت الشراكة بين الصين والدول العربية نموذجاً للتعاون بين دول الجنوب، ومرساة مستقرة في أوقات العواصف. وفي ظل هذه الشراكة المتنامية، أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للعديد من الدول العربية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية 431.4 مليار دولار في عام 2022.(Xinhua, 2024c; Xinhua, 2022)

كما انضمت 21 دولة عربية إلى مبادرة الحزام والطريق، والتي تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الشرق والغرب. من خلال هذه المبادرة، تعمل الدول المشاركة على سد الفجوة الرقمية بين الشرق والغرب، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدولي ويعزز من التكامل الاقتصادي (Belt and Road Portal, 2024).

تسعى هذه الشراكات إلى الريادة في مجال التكنولوجيا، حيث توفر فرصًا جديدة للنمو الاقتصادي والابتكار. تعزيز التعاون الرقمي بين الصين والدول العربية يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق مستقبل رقمي متكامل ومستدام، يعزز من مكانة المنطقة على الساحة العالمية ويجعلها مركزًا للتطور التكنولوجي (Carnegie Endowment for International Peace, 2024).

- التعاون في مجال التكنولوجيا الرقمية:

يعد العمل المشترك بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال التكنولوجيا الرقمية أمرًا بالغ الأهمية، بحلول عام 2022، كان الشرق الأوسط ينمو كشريك تجاري للصين بشكل أسرع من أي منطقة أخرى، بنسبة 27.1%. يُظهر هذا الارتباط الوثيق الدور الرئيسي للعمل الجماعي السيبراني والرقمي في الاقتصاد العالمي (The Diplomat, 2024).

التنويع الاقتصادي و آفاق المستقبل:

- **التنويع الاقتصادي في الشرق الأوسط:**

التنويع الاقتصادي في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية، حيث تسعى الدول العربية إلى تقليل اعتمادها على النفط. رغم وفرة النفط والغاز، يجب أن تتغير المنطقة لأن أسعار النفط تشهد تقلبات كبيرة.

- **رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية:**

في المملكة العربية السعودية تقود رؤية 2030 جهود التنويع الاقتصادي، التي تركز على قطاعات جديدة مثل السياحة (National Center for Biotechnology Information, 2024وقد نما اقتصاد المملكة بدون النفط بنسبة 4.8% في عام 2022، ومن المتوقع أن يستمر في النمو بنحو 5% في عام 2023 (International Monetary Fund, 2023).

- **التغيرات في سوق العمل:**

زاد عدد العاملين في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، حيث وصل إلى 2.6 مليون بحلول أوائل عام 2020، وتضاعف عدد النساء العاملات خلال ست سنوات، ليصل إلى 36% في أوائل عام 2023 (World Bank, 2023). حيث ساهم صندوق الاستثمار السعودي (PIF) في تحقيق المزيد من الاستثمارات، حيث زادت الصفقات الجديدة بنسبة 95% في عام 2022، وارتفعت تراخيص الاستثمار الجديدة بنسبة 267% (International Monetary Fund, 2023).

- **تحسين بيئة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي:**

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال ممارسة الأنشطة التجارية، والنمو عبر الابتكار وتطوير المهارات، بالإضافة إلى جعل النظام الضريبي والرسوم أكثر عدالة للشركات (International Monetary Fund, 2023 على الرغم من أن الكويت وعمان أبطأفي إجراء هذه التغييرات، من المتوقع أن يكون نمو الكويت أقل في عام 2023، بينما تتوقع عمان نموًا بنسبة 1.4% نتيجة للتغيرات في إنتاج النفط، ولكنهما تريان فرص واعدة في مجالات مثل البناء والطاقة النظيفة والسياحة (World Bank, 2023).

- **الرؤية الوطنية 2030 في قطروخطط الإمارات العربية المتحدة:**

تسعى قطر إلى تحقيق النمو خارج نطاق النفط بفضل رؤيتها الوطنية 2030، حيث من المتوقع أن تنمو القطاعات غير المرتبطة بالنفط بنسبة 3.6% بفضل السياحة والأحداث الكبرى بموجب رؤية قطر الوطنية 2030، وفي الإمارات هناك خطط مماثلة لتحقيق نمو بنسبة 4.5% دون الاعتماد بشكل كبير على النفط (World Bank, 2023).

إن التنويع الاقتصادي والعلاقات العالمية القوية أمران أساسيان للدول العربية، بينما تقود المملكة العربية السعودية إنتاج النفط فإنها تعمل أيضاً في قطاعات أخرى (Embassy of The Kingdom of Saudi Arabia, 2024)، ومن خلال الاستثمار في الصناعة وتحسين التعليم، بهدف تحقيق مستقبل أكثر استقرارًا (Embassy of The Kingdom of Saudi Arabia, 2024), (RAND Corporation, 2024) وسيكون لمدى نجاحها في الحفاظ على التوازن في علاقاتها بين الولايات المتحدة والصين أهمية بالغة لتقدمهم الاقتصادي.

- **التطلعات الاقتصادية للمنطقة العربية: موازنة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين:**

تسعى الدول العربية إلى تنويع علاقاتها التجارية وتقليل اعتمادها على لاعب واحد كبير، ارتفعت التجارة بين الصين ودول الخليج من 10 مليارات دولار أمريكي في عام 2000 إلى 230 مليار دولار أمريكي في عام 2021، مما يعكس تزايد العلاقات الاقتصادية بينهما. منذ عام 2016، أصبحت الصين أكبر مستثمر في المنطقة (South China Morning Post, 2024). في عام 2023، أبرمت المملكة العربية السعودية والصين اتفاقًا كبيرًا، مما عزز شراكتهما (The Diplomat, 2024)

- **التحديات والفرص:**

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة في تحقيق توازن بين الولايات المتحدة والصين، فلا يزال اقتصاد المملكة العربية السعودية يعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة، حيث تبيع النفط بالدولار الأمريكي وتعقد صفقات أمنية معها (The Diplomat, 2024). ولكن في الوقت نفسه تتطلع السعودية للحصول على معدات عسكرية صينية وتصنيع أجزاء طائرات هناك (Defense One, 2024).

هذا التوازن بين العلاقات الاقتصادية والأمنية يخلق تحديات وفرصًا للدول العربية. على سبيل المثال، وقعت السعودية صفقة تجارية كبيرة مع إسرائيل بقيمة 21 مليار دولار أمريكي في عام 2022، كما تسهم مبادرة الحزام والطريق الصينية في تحسين البنية التحتية والتكنولوجيا في المنطقة، مما يعزز النمو الاقتصادي (South China Morning Post, 2024).

- **الاستقرار الإقليمي والمبادرات الدبلوماسية:**

تسعى الدول العربية لتحقيق السلام من خلال الجهود الدبلوماسية المختلفة، فتدعم الإمارات حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين وتعمل مع الأمم المتحدة لدعم اللاجئين الفلسطينيين (Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations, 2024).

وقد لعبت قطر دورًا حيويًا في تخفيف التوترات خلال أزمة لبنان عام 2008 وفي المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان، وقد ساعدت عُمان في الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران لعام 2015، مما يبرز دورها في الدبلوماسية العالمية (U.S. Department of Defense, 2024).

- **مفاوضات السلام وجهود الوساطة:**

الصين تعمل على تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال عدم التدخل إلا إذا لزم الأمر، وقد ساعدت الإمارات في إحلال السلام بين إثيوبيا وإريتريا وساهمت في عملية تبادل السجناء بين روسيا وأوكرانيا، مما يظهر دعمها القوي للسلام العالمي. حاولت الكويت إصلاح الانقسام بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي من عام 2017 إلى عام 2021، مما يبرز تفانيها في محادثات السلام (U.S. Department of Defense, 2024).

جدول 3: أهم مبادرات السلام وجهود الوساطة في الشرق الأوسط

الدولة	مبادرة السلام	حصيلة
الإمارات العربية المتحدة	اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا 2018	اتفاقية ناجحة
دولة قطر	2008الوساطة في الأزمة اللبنانية	تم التوصل إلى القرار
سلطنة عمان	تسهيل الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة و إيران لعام 2015	تم التوصل إلى الصفقة
الكويت	حل الخلاف بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي(2017-2021)	الجهود المتواصلة

المصدر: (U.S. Department of Defense, 2024)

- **التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة:**

الحفاظ على التوازن السلمي في الشرق الأوسط يتطلب العمل الجماعي العسكري، تبيع الصين الآن الكثير من الأسلحة إلى المنطقة، مما يغير ميزان القوى الذي كان يميل نحو الغرب، تلعب روسيا أيضًا دورًا كبيرًا في المنطقة لأسباب اقتصادية، حيث تبيع الأسلحة وتسعى لتغيير الأوضاع. أما تواجد الولايات المتحدة في المنطقة يثير التوترات مع إيران، مما يبين مدى تعقيد الوضع العسكري، وتقوم الدول العربية لما فيها دولة الإمارات بإيجاد حلول سلمية، حيث تشارك في مساعدة اليمن وتعتبر جزءًا من التحالف لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى ذلك، تعترف دول مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة بإسرائيل الآن، مما يبين التحولات في الدبلوماسية في المنطقة العربية (U.S. Department of Defense, 2024).

أهم النتائج:

مع التزام الصين بتحديد سياستها واتخاذ إجراءاتها تجاه الشرق، تبذل جهودًا كبيرة لتكوين "دائرة الأصدقاء" لمبادرة الحزام والطريق كعنصر استراتيجي يعزز مصالحها. تسعى الصين إلى تحقيق توازن بين مصالحها الوطنية ومصالح شركائها في المنطقة العربية، حيث تعتمد على المنطقة كمصدر رئيسي للمواد الخام والطاقة، وتقدم في المقابل دعمًا اقتصاديًا وتعاونًا واسع النطاق في مجالات التجارة والاستثمار والمشاريع الضخمة.

لا تقتصر مبادرات الصين على مبادرة الحزام والطريق، بل تشمل أيضًا إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، والذي يعد أحد أبرز مشروعاتها. على الرغم من المعارضة الأمريكية، انضمت معظم دول المنطقة العربية إلى هذا البنك، والذي انطلق في عام 2016 ووصل عدد أعضائه إلى 109 عضو في بداية عام 2024. يمول البنك العديد من المشاريع في الشرق الأوسط، مثل مشروع مترو الإسكندرية في مصر، وأول مكتب له خارج الصين في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، والذي افتتح في سبتمبر 2023 (Asian Infrastructure Investment Bank, 2024).

من بين المبادرات التي اقترحتها الصين على الدول العربية في إطار مبادرة الحزام والطريق، مبادرة "1+2+3"، التي تركز على قطاع الطاقة كقاعدة، وتوسيع التعاون ليشمل البنية التحتية والتجارة والاستثمارات، ثم التوسع إلى مجالات الطاقة النووية والفضاء والطاقة الجديدة. هذا الاقتراح، الذي طرح منذ عشر سنوات، أسفر عن توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع الدول العربية، والسعي إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي (Ministry of Commerce of the People's Republic of China, 2023).

لقد كان استغلال الصين للفرص في المنطقة العربية واسعًا ومدروسًا، حيث أن المنطقة بحاجة إلى مشاريع ضخمة لإعادة الإعمار والبنية التحتية. من أحدث الأمثلة على ذلك الصفقة الموقعة في فبراير 2024 بين شركة سابك السعودية ومجموعة فوجيان الصينية للطاقة والبتروكيماويات لإنشاء مشروع بقيمة 6.2 مليار دولار في مدينة تشانجتشو (Saudi Press Agency, 2024).

التقدم التكنولوجي الصيني في مختلف المجالات يساهم أيضًا في ترحيب الدول العربية بالمشاريع الصينية. تسعى الصين لنقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى المنطقة، وتعمل على نشر ثقافتها ولغتها من خلال افتتاح المراكز الثقافية وبرامج التبادل الطلابي. كما تلعب السياحة الصينية دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات، نظرًا للارتفاع المستمر في أعداد السياح الصينيين (China Daily, 2024).

على الرغم من ذلك، تظل الولايات المتحدة برؤيتها للصين وسياساتها أحد أهم المعوقات أمام الصين في المنطقة العربية. تسعى الصين إلى تجنب الصراعات المسلحة في القضايا الجوهرية مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي، وتركز على تقديم بدائل مرنة وأكثر جاذبية في بعض الحالات مقارنةً بالشروط والقيود السياسية الأمريكية (Council on Foreign Relations, 2024).

الخلاصة

أصبحت المنطقة العربية محوراً للتنافس الجيواقتصادي بين الصين والولايات المتحدة. مع تزايد النفوذ العالمي للصين، تحولت الولايات المتحدة من شراكة استراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة إلى منافسة استراتيجية. تُعد مبادرة الحزام والطريق عنصراً حاسماً في تعزيز العلاقات الصينية العربية، حيث تهدف إلى تأمين مصادر الطاقة، فتح أسواق جديدة، وتعزيز النفوذ السياسي للصين. تُقدم الصين تمويلاً كبيراً لمشاريع البنية التحتية في المنطقة العربية من خلال إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي، كما يساهم التقدم التكنولوجي الصيني وشروط التعاون المميزة في جذب الدول العربية للمشاريع الصينية. على الرغم من وجود تحديات مثل معارضة الولايات المتحدة ومخاوف الاعتماد الكامل على الصين، فإن الحفاظ على التوازن السلمي في الشرق الأوسط يتطلب تعاوناً عسكرياً فعالاً، مع دور بارز للإمارات ودول أخرى في جهود السلام. ويتأثر اقتصاد المنطقة بتأثيرات الغرب والشرق، حيث تظل المساعدات الأمريكية حاسمة بجانب استثمارات الصين الكبيرة. إن التنوع الاقتصادي وبناء علاقات عالمية قوية هما المفتاح لتحقيق استقرار ونمو مستدامين في المنطقة العربية.

قائمة المراجع

- بو خضور، ح. (2019). التطورات الإقليمية والدولية وتأثيراتها الاقتصادية على دول الخليج وأمن الطاقة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- السلمي، م. ب. ص. (2021). التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط. تم الاسترجاع في 22 أبريل 2021 من https://rasanah-iiis.org/
- سليمان، ص. ن. (1990). التجمعات الإقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي. رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- شقير، م. ل. (1986). الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (الجزء الثاني). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عقيقي، ف.، وحشيشو، ن. (2024). الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط: كم تبلغ؟ وما هي؟
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2019). الدورة الاستثنائية السادسة. عمان.
- المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. (دون تاريخ). لعبة الصين العظيمة المتنامية في الشرق الأوسط.. هل تستبدل أمريكا قريبًا؟
- المنذري، س. (1999). السوق العربية المشتركة في عصر العولمة. القاهرة: مكتبة مدبولي
- الندوي، م. (2011). تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- بوست 180، (2021، مارس 29). الشراكة الصينية-الإيرانية: الخليج خط اشتباك متقدم. تم الاسترجاع في 15 إبريل 2021 من https://bit.ly/3tuElmj
- American Enterprise Institute for Public Policy Research. (2023).
- Arab News. (2024). China-UAE cybersecurity collaboration: Strengthening digital infrastructure in the Middle East.
- Asian Infrastructure Investment Bank. (2024). AIIB membership and regional projects.
- Baker Institute for Public Policy. (2024, June 21). The Arab Gulf helps fuel the global economy. What it means for the energy transition. Retrieved from https://www.bakerinstitute.org/research/arab-gulf-helps-fuel-global-economy-what-it-means-energy-transition
- Belt and Road Portal. (2024). The inclusion of 21 Arab states in the Belt and Road Initiative: Bridging the digital divide.
- Britannica. (n.d.). Xinhua News Agency. https://www.britannica.com/topic/Xinhua-News-Agency
- Brookings Institution. (2024, June 21). The new geopolitics of the Middle East: America's role in a changing region. Retrieved from https://www.brookings.edu/articles/the-new-geopolitics-of-the-middle-east-americas-role-in-a-changing-region/

- Carnegie Endowment for International Peace. (2018, October 9). Arab political economy: Pathways for equitable growth. Retrieved from https://carnegieendowment.org/2018/10/09/arab-political-economy-pathways-for-equitable-growth-pub-77416
- Carnegie Endowment for International Peace. (2024, March). The geopolitics of economic development in the Middle East. Retrieved from https://carnegieendowment.org/research/2024/03/the-geopolitics-of-economic-development-in-the-middle-east?center=middle-east
- Center for Strategic and International Studies. (2024, June 21). U.S. power and influence in the Middle East: Part one. Retrieved from https://www.csis.org/analysis/us-power-and-influence-middle-east-part-one
- China Daily. (2024). Chinese cultural centers and tourism initiatives in the Arab World.
- Council on Foreign Relations. (2024). U.S.-China relations and their impact on the Middle East.
- Defense One. (2024, January). How China is winning the Middle East. Retrieved from https://www.defenseone.com/ideas/2024/01/how-china-winning-middle-east/393483/
- Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia. (2024, June 21). Economy & global trade. Retrieved from https://saudiembassy.net/economy-global-trade
- Freeman, C. W. Jr. (n.d.). The United States, the Middle East, and China. The Middle East Policy Council. Retrieved April 19, 2021, from https://bit.ly/3sufeyB
- Georgetown Journal of International Affairs. (2023, June 2). China's increasing role in the Middle East: Implications for regional and international dynamics. Retrieved from https://gjia.georgetown.edu/2023/06/02/chinas-increasing-role-in-the-middle-east-implications-for-regional-and-international-dynamics/
- GIS Reports. (2024, June 21). China's growing influence in the Middle East. Retrieved from https://www.gisreportsonline.com/r/china-middle-east/
- International Monetary Fund (IMF). (2020). Direction of trade statistics (DOTS): Exports and imports by areas and countries, Middle East. Retrieved April 10, 2021, from https://bit.ly/3eby9sR
- International Monetary Fund. (2023, December 1). Middle East conflict risks reshaping the region's economies. Retrieved from https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/12/01/middle-east-conflict-risks-reshaping-the-regions-economies
- Kahl, C. (2022, November 18). Remarks by Under Secretary of Defense for Policy Dr. Colin Kahl at the IISS Manama Dialogue (As Delivered). U.S. Department of Defense. Retrieved from https://www.defense.gov/News/Speeches/Speech/Article/3223837/remarks-by-under-secretary-of-defense-for-policy-dr-colin-kahl-at-the-iiss-mana/
- Leng, S., & Li, Q. (2021, March 29). China-Iran cooperation based on domestic devt requirement. Global Times. Retrieved April 19, 2021, from https://bit.ly/3mWWeHV
- LinkedIn. (2024, June 21). Transforming the Middle East: Infrastructure projects pave the way for progress. Retrieved from https://www.linkedin.com/pulse/transforming-middle-east-infrastructure-projects-pave-cem-b6pwf
- Michigan Journal of Economics. (2023, November 8). The effect of China's growing presence in the Middle East. Retrieved from https://sites.lsa.umich.edu/mje/2023/11/08/a-us-perspective-the-effect-of-chinas-growing-presence-in-the-middle-east/
- Michnik, W. (2021, January 18). Great power rivalry in the Middle East. Real Institute Elcano. Retrieved April 15, 2021, from https://bit.ly/3mXSZ2G
- Ministry of Commerce of the People's Republic of China. (2023). China-Arab states cooperation in the Belt and Road Initiative.
- National Center for Biotechnology Information. (2024, June 21). Evolution of China's interaction with Middle Eastern countries under the Belt and Road Initiative. Retrieved from https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10635491/
- Niu, S., & Wang, D. (2023). 'Three summits' and the new development of China-Arab states relations in the new era. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 17(1), 15-30.
- Penn Global. (2024, June 21). One step forward, two steps behind: The US shift away from the Middle East. Retrieved from https://global.upenn.edu/perryworldhouse/news/one-step-forward-two-steps-behind-us-shift-away-middle-east
- Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations. (2024, June 21). Regional stability. Retrieved from https://uaeun.org/uae-in-the-world/regional-stability/

- RAND Corporation. (2024, June 21). Addressing human capital challenges: Assessing the experiences of four countries in the Arab region. Retrieved from https://www.rand.org/pubs/research_briefs/RB9383.html
- Saudi Press Agency. (2024). SABIC and Fujian Petrochemical joint venture agreement.
- Schlesinger, A. (1994). Back to the womb? Isolationism renewed threat. Foreign Affairs, 74(4).
- Soliman, M. (2021, March 15). The coming US-China cold war: The view from the Gulf. Middle East Institute. Retrieved April 19, 2021, from https://bit.ly/3dvyV4N
- South China Morning Post. (2024, June 21). Amid US rivalry, is China's gamble in the Middle East paying off? Retrieved from https://www.scmp.com/opinion/china-opinion/article/3266970/amid-us-rivalry-chinas-gamble-middle-east-paying
- Sun, D. (2015, March 11). China's soft military presence in the Middle East. Middle East Institute. Retrieved April 19, 2021, from https://bit.ly/3dwmiq6
- The Diplomat. (2024, February). China's influence in the Middle East and its limitations. Retrieved from https://thediplomat.com/2024/02/chinas-influence-in-the-middle-east-and-its-limitations/
- The Maritime Executive. (2023). China's role in port projects across the Middle East and North Africa.
- U.S. Department of Defense. (2024, June 21). Great power competition adds to challenges in Middle East. Retrieved from https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2498114/great-power-competition-adds-to-challenges-in-middle-east/
- UAE Embassy in Washington, DC. (2024, June 21). UAE energy diversification. Retrieved from https://www.uae-embassy.org/discover-uae/climate-and-energy/uae-energy-diversification
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2022-2023). Survey of economic and social developments in the Arab region: 2022-2023. Syrian Arab Republic. Retrieved from https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/survey-economic-and-social-developments-arab-region-2022-2023-enar
- Washington Institute for Near East Policy. (2024, June 21). The Arab approach to mediation—Reshaping diplomacy in a multipolar world. Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/arab-approach-mediation-reshaping-diplomacy-multipolar-world
- Wilson Center. (2024, June 21). China has a growing presence in Arab hearts and minds. Retrieved from https://www.wilsoncenter.org/article/china-has-growing-presence-arab-hearts-and-minds
- World Bank Blogs. (2024, June 21). How infrastructure investments can create jobs. Retrieved from https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/building-forward-better-mena-how-infrastructure-investments-can-create-jobs
- World Bank. (2023, November 22). Economic diversification efforts paying off in GCC region, but more reforms needed. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/11